



تقدير موقف

"التوترات الجديدة في جمهورية الكونغو:"

تقدير للأوضاع الحالية وتأثيراتها المستقبلية"





اعداد :

هدير أحمد حسانين
من خريجي برنامج التدريب الصيفي
لدراسات الافريقية

مراجعة

نهاد محمود أحمد
باحثة متخصصة
في الشؤون الأفريقية
عضو مجموعة عمل
الدراسات الأفريقية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجبیشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه، وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة، وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خطته وبرامجه، بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية، والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة، مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

يستعرض هذا الملف الاشتباكات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي وقعت بعد ستة أشهر من الهدوء الهش في شرق الكونغو، كما يسلط الضوء على الفاعلين الرئيسيين في الاشتباكات وطبيعة الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية لاندلاع هذه الاشتباكات، كما يناقش تداعيات تلك الاشتباكات والسيناريوهات المتوقعة.

لقد شهدت الكونغو تصاعداً في أعمال العنف في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٣، حيث أنه خلال شهر أكتوبر قد حذر مبعوث الأمم المتحدة «هوانغ شيا» في المنطقة من خطر التصعيد والمواجهة المباشرة على الجانبين بين كل من الكونغو ورواندا وتبادل الاتهام بدعم الجماعات المسلحة.^١

على هامش ذلك في شهر أكتوبر على وجه التحديد يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ تم رصد صور لطائرات بدون طيار، وهي تشير إلى توغلات القوات المسلحة الرواندية في شرق الكونغو لدعم حركه مارس ٢٣.

وعليه، تمكنت حركة ٢٣ مارس من التوسع وزيادة تغلغلها ونفوذها في الكونغو فقد استولت على مساحات واسعة من الأراضي منذ عام ٢٠٢٢ وحتى الآن تسيطر على مقاطعة شمال كيفو، كما شهدت هذه المناطق تصاعد في أعمال العنف من أوائل أكتوبر؛ حيث أنه وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قد ترتب على أعمال العنف نزوح قرابة ٨٥ ألف شخص وبالأخص من المناطق الواقعة في إقليم ماسيسي.^٢

المحور الأول: الفاعلون الرئيسيون في الاشتباكات

يشارك في أعمال العنف عدد ليس بالقليل من الجماعات المسلحة، بعض هذه الجماعات عدد أعضائها قليل في المقابل من ذلك تضم جماعات أخرى مئات المقاتلين المسلحين، في أغلب الأحيان تقوم هذه الجماعات على أسس عرقية كما سيتم إيضاحه فيما يلي:

- 1- حركة ٢٣ مارس: يعود إطلاق هذه التسمية على المجموعة إلى تاريخ اتفاق ٢٣ مارس عام ٢٠٠٩ هذا الاتفاق الذي وضع نهاية لتمرد سابق بقيادة التوستي في شرق الكونغو، تعتبر هذه الجماعة من أشد معارضي الحكومة فهي تؤمن بأن الحكومة لم تفي بوعدتها بدمج التوتسي الكونغوليين بشكل كامل في الجيش والسلطة والحكومة، وقد تجدد نشاط الجماعة في مارس ٢٠٢٢ وسيطرت على مساحات واسعة الأمر الذي أدى إلى وجود أكثر من ٥٠٠ ألف نازح داخلي ووصولهم لأبواب جوما.
- 2- القوات الديمقراطية لتحرير رواندا: وهي جماعة مسلحة أغلبية أعضائها ينتمون إلى عرقية الهوتو الهاربين من رواندا بعدما شاركوا في عملية الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤.

^١ **AFRICA News**, The UN worries about a risk of direct confrontation between DRC and Rwanda, 2023, Available at :<https://www.africanews.com/2023/10/18/the-un-worries-about-a-risk-of-direct-confrontation-between-drc-and-rwanda>

^٢ **AFRICA News**, Rwanda defense Forces incursion into DRC, authorities say, 2023, Available at :<https://www.africanews.com/2023/10/24/rwandan-defense-forces-incursion-in-to-drc-authorities-say>

وتتهم رواندا الكونغو بدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين تتهم الكونغو رواندا بدعم قوات ٢٣ مارس، وينفي الجانبين هذه الاتهامات.

- 3- المقاتلون من التعاونية من أجل تنمية الكونغو: أعضاء هذه الجماعة ينتمون إلى مجتمع ليندو، هم دائماً في صراع مع رعاة الهيما، وهي من أخطر الجماعات التي تستهدف المدنيين فقد تسببت في قتل ٤٩ شخص، حيث عثرت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو على مقبرة جماعية تضم ٤٩ جثة من بينهم ١٢ إمرأه و٦ أطفال.
- 4- الميلشيات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية: تُعرف أيضاً باسم القوات الديمقراطية المتحالفة وهي جماعة مسلحة نفذت تفجيرات وغارات على القرى، كما قد أنضم اللاجئون إلى هذه الجماعات إما بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية أو بسبب الحماس الأيديولوجي، هذا بالإضافة إلى عمل هذه الجماعات كوكلاء لمصالح كل دولة في المنطقة^٣.

المحور الثاني: الأسباب وراء الاشتباكات

يرجع وقوع هذه الاشتباكات بعد ستة أشهر من الهدوء الهش إلى ثلاثة أسباب على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي:

1- الأسباب الداخلية:

تتمثل أهم الأسباب الداخلية للاشتباكات المسلحة في الكونغو في وفرة الموارد الطبيعية وبالأخص المعادن الثمينة، فقد ساهم التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية الغنية في المنطقة في أعمال العنف والصراعات المحلية على الأرض والموارد والهوية وبالأخص المجموعات الناطقة باللغة الرواندية، يُضاف إلى ذلك ضعف الدولة الكونغولية حيث أن الدولة لم تتخذ إجراءات وسياسات فاعلة لمواجهة الجماعات المسلحة في الشرق التي يبلغ عددها ١٢٠ جماعة؛ ويمكن إسناد هذا إلى مجموعة من الأسباب منها انتشار الفساد داخل المؤسسة العسكرية حيث يُعاني جيش جمهورية الكونغو من تفشي ظاهرة انخفاض الأجور وعدم الاهتمام بالصراع الدائر، وفي ضوء ذلك يتحصل الجنرالات على الغالبية العظمى من رواتبهم من خلال الرشوة والعقود الأمنية غير الرسمية في شرق الكونغو وهذا يُشير إلى اختفاء الدافع لتغيير السلوك، فلا توجد مصلحة عسكرية في إنهاء هذا الصراع.

كما أنه من المقرر أن تتم الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها بشدة في يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، فقد أعلنت اللجنة الانتخابية في الكونغو عن أن ٢٤ مرشح من بينهم الرئيس الكونغولي فيليكس تيشيسيكدي قد أعلنوا رسمياً تنافسهم على منصب الرئاسة في الانتخابات المزمع قيامها في ديسمبر ٢٠٢٣، ومن هؤلاء المرشحون منافسون قدامى ومتنافسون لأول مرة.

وفي هذا الإطار أعلنت جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن قلقها إزاء انتهاكات الحريات والحقوق وتقييدها في الكونغو، يؤكد على هذا التقارير التي تفيد

Sonia Rolley, **Explainer: What is driving The Violence In Eastern congo?**, REUTERS, ٣
2023, Available at :<https://www.reuters.com/world/africa/what-is-driving-violence-eastern-congo-2023-01-31>

وقوع هجمات على شخصيات سياسية وأنصار المعارضة بالإضافة إلى القضاء المُسيّس والاعتقالات التعسفية ضد المرشحين وضد المعارضة في الكونغو، ما سبق يشير إلى أن الانتخابات المتنازع عليها يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في الداخل هذا إلى جانب مكافحة الجماعات المسلحة التمرد في الدولة. الأسباب الإقليمية:

تتنافس بوروندي ورواندا وأوغندا على السيطرة على موارد الكونغو، فقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى التي تضم كلاً من رواندا - أوغندا - بوروندي - الكونغو العديد من الصراعات والحروب الأهلية وإبادة جماعية، هذا بالإضافة إلى أزمة اللاجئين منذ تسعينات القرن المنصرم.

الصراع في هذه المنطقة يُساهم في تغذية عدم الاستقرار الأمر الذي يؤدي إلى توفير مساحة للجماعات الإسلامية المتطرفة للتغلغل وزيادة هشاشة القارة الأفريقية، ذلك في ظل معاناة القارة من الانقلابات وارتفاع الأسعار والتغير المناخي. ما سبق يُشكل بيئة خصبة تدعم تحقيق أهداف أطراف الصراع، حيث ان الصراع الدائر في الكونغو يُعتبر وسيلة للاستغلال الإقتصادي لجميع الأطراف المعنية، وذلك من خلال انخراط هذه الجماعات بنشاط العمليات العسكرية وفي هذا الإطار قد أنشأت رواندا وأوغندا وبوروندي مجموعات وكيلة عنهم مُتجنبه سيطرة الكونغو.^٤

تخوض دول منطقة البحيرات العظمى هذا الصراع طويل الأمد داخل شرق الكونغو، توجد أسباب متعددة لهذا الصراع لعل من أهمها أن المنطقة تعتبر موطن لمجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية من ضمنها الذهب والماس والنفط والمعادن الثمينة الأخرى، حيث تحتل الكونغو المركز الثالث في إنتاج الماس في العالم فهي تنتج بنسبه ٢٣% من المعروض العالمي، هذا بالإضافة إلى أنها أكبر منتج للكوبالت وذلك بنسبة ٧٠% والذي يعدّ العنصر الأساسي في ثورة التكنولوجيا الخضراء. كل هذا من المفترض أن يدعم الدولة ويزيد من ثقلها السياسي والاقتصادي، إلا أنه في حالة الكونغو مثلت ثرواتها الطبيعية لعنة أدت إلى التدخل الخارجي، حيث أن أهم صادرات روندا وأوغندا توجد في الكونغو وعلى وجه التحديد الذهب والقصدير، فمن المُشكك به أنه قد تم تهريبهما إلى رواندا وأوغندا لتصديرهم، يُضاف إلى هذا ملاحظة خبراء الأمم المتحدة أن النفقات العسكرية الرواندية والأوغندية حصلت على أرباح ضخمة نتيجة استغلال الموارد في الكونغو. في ضوء هذا توجد حالة من التنافس الشديد على استغلال موارد الكونغو ومن أهم أسباب الخلاف الدائر بين رواندا والكونغو هو تخوّف رواندا من تقلص نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، فقد قام الرئيس الكونغولي «فيليكس تشيسيكيدى» بدعوة الجيش الأوغندي من أجل محاربة القوات الديمقراطية المتحالفة الموالية لتنظيم داعش، أثار هذا السلوك استياء رواندا فهي تخشى من إحداث تقارب ما بين الكونغو وأوغندا وبوروندي، الأمر الذي يسمح بنشر قوات إقليمية بالقرب من حدودها، وبالأخص لأن علاقاتها مع كلاً من أوغندا وبولندا متأرجحه في أغلب الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن رواندا تعتبر الكونغو بمثابة فناء خلفي لأمنها القومي.

Raphael Parens, **Conflict In Eastern congo : A Spark Awa...**, FOREIGNPOLICY RESEARCH INSTITUTE, 2022, Available at :<https://www.fpri.org/article/2022/09/conflict-in-eastern-congo-a-spark-away-from-a-regional-conflagration>

International Trade Administration, Democratic Republic of the Congo-Country Commercial Guide, 2022, Available at :<https://www.trade.gov/country-commercial-guides/democratic-republic-congo-mining-and-minerals>

كما قد سبق وأصدرت قوات الدفاع الرواندية بيان في عام ٢٠٢١ تتنصل فيه من دعم حركة ٢٣ مارس وقد ورد في البيان أن الحركة تمارس نشاطها من أوغندا وهذا كان قبل مرحلة التقارب بين أوغندا ورواندا، إلا أن توتر العلاقات بين الكونغو ورواندا ظل قائماً ولم يؤدي هذا البيان إلى اختلاف. وتوجد مجموعة من المؤشرات التي تدل على هذا تتمثل فيما يلي: طرد فنست كاريجا السفير الرواندي في الكونغو، والذي يُنظر إليه كإجراء تصعيدي من جانب الكونغو يعتبر سابقة جديدة في مسار توتر العلاقات ما بين الجانبين، هذا بالإضافة إلى استمرار الجانبين في تبادل الاتهامات بدعم وإيواء الحركات المتمردة التي تهدف إلى إسقاط النظام الحاكم في كلا الدولتين، حيث تتهم الكونغو رواندا بدعم حركه ٢٣ مارس التي تهدف إلى إسقاط النظام في الكونغو، في حين تتهم رواندا الكونغو بدعم ورعاية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بهدف الإطاحة بالنظام السياسي، إلا أن موقف الكونغو أقوى في تبادل هذه الاتهامات؛ فقد رصدت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة مؤشرات تؤكد على دعم رواندا لحركه ٢٣ مارس، كما أن موقف رواندا هذا أدى إلى استياء الشعب وتنامي حالة الغضب الشعبي تجاه رواندا، والتي تجسدت في اندلاع مظاهرات في ٣١ أكتوبر عام ٢٠٢٢ تظاهر بها الآف من المناهضين لرواندا، وهذا جاء بعد ما سيطرت حركة ٢٣ مارس على المناطق الريفية مُطالباً بالحصول على السلاح لمحاربة رواندا وأيضاً توجد مشاعر معادية لأوغندا حيث يتهمها البعض بدعم الحركة وهو ما يقابله تزايد هجمات حركه ٢٣ مارس حيث أنها تتغلغل في شرق الكونغو ولا تقتصر عملياتها الإرهابية على استهداف العسكريين فحسب وإنما تمتد للمدنيين أيضاً، وهي تهدف بشكل أساسي إلى السيطرة على مدينه جوما التي تعتبر مركز تجاري هام يقطنها قرابه المليون شخص هادفة من وراء ذلك الحصول على تنازلات سياسية من الكونغو.^٦

2- الأسباب الدولية:

لقد تسببت الاحتياطات الضخمة من الموارد الطبيعية التي تحويها الكونغو في اشتداد المنافسة الاقتصادية من قبل الشركات الأمريكية والصينية والروسية التي تهدف إلى السيطرة على هذه الموارد، وفي ضوء هذا تخشى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من التواجد الصيني والروسي ليس فقط في الكونغو وإنما في منطقة البحيرات الكبرى، حيث تلعب الشركات الصينية دور اقتصادي هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالأخص في استغلال الكوبالت المعدن الرئيسي المُستخدم في تطوير التكنولوجيا الخضراء.^٧ وعليه، تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من هذا وذلك يعود إلى سبب هام وهو أنه في حين كانت الشركات الأمريكية تمتلك مناجم ضخمة للكوبالت في الكونغو إلا أنه قد تم بيع معظمها لشركات صينية،^٨ فقد تم ذلك خلال إدارة كلاً من باراك أوباما ودونالد ترامب الأمر الذي أحكم من سيطرة الصين على غالبية مناجم الكوبالت واليورانيوم والنحاس في جمهورية الكونغو، وهو ما دفع

^٦ أحمد عسكر، الجوار المأزوم: لماذا تصاعدت التوترات بين الكونغو الديمقراطية ورواندا؟، انترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، الرابط التالي: <https://www.interregional.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%88%D9%85:/129/Ar>

^٧ Miningmx, Copper, Cobalt exports from Congo mine at risk amid dispute over \$ 7,5 bnu paid royalties, 2022, Available at :<https://www.miningmx.com/news/base-metals/49928-copper-co-balt-exports-from-congo-mine-at-risk-amid-dispute-over-7-5bn-in-unpaid-royalties>

^٨ Ericlpton, Dionne searcey, **How The US Lost Ground To China In The Contest For Clean Energy**, The New York, 2021, Available at :<https://www.nytimes.com/2021/11/21/world/us-china-energy.html?smid=wa-share>

إدارة جو بايدن إلى الاعتراف بأن احتكار الصين لصناعة التعدين في الكونغو يساهم في تعزيز الميزة النسبية للصين في مجالات الطاقة والتكنولوجيا ويمثل عائق أمام تطلعات أمريكا في مجال الطاقة النظيفة.^٩ انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعرف اختصاراً باسم «مونوسكو». وهي تعد واحدة من أكبر القوات في العالم وأكثرها تكلفة، فقد تبلغ ميزانيتها قرابة مليار دولار وهي متواجدة داخل البلاد منذ عام ١٩٩٩ كما أنها تتكون من ١٦٠٠٠ فرد نظامي منتشرون في شرق الكونغو. إلا أن البعثة تتعرض لانتقادات شديدة وذلك بسبب الاضطرابات العنيفة وعمليات القتل خارج نطاق القضاء للمتظاهرين المناهضين لبعثة منظمة الأمم المتحدة بالكونغو الديمقراطية على يد قوات الأمن الكونغولية في جوما، وقد حذر مسؤولي الأمم المتحدة من أن انسحاب البعثة من الممكن أن يخلق فراغات أمنية، لذا فمن الضروري أن يتم الانسحاب بشكل تدريجي.^{١٠}

المحور الثالث: تداعيات الاشتباكات المسلحة

1- تداعيات داخلية:

أسفرت الاشتباكات في شرق الكونغو عن عواقب إنسانية وخيمة على المدنيين؛ بما في ذلك اضطرابهم إلى النزوح وعمليات القتل خارج دائرة القضاء وتجنيد الإرهابيين للأطفال، وتزايد انعدام الأمن الغذائي والتغير المناخي، هذا بالإضافة إلى تزايد الخطاب التحريضي وخطاب الكراهية وغياب آليات مكافحته، كما أدى قمع الحيز المدني وتراجع الحقوق الإنسانية خلق مناخ من التعصب المتزايد، يُضاف إلى ذلك تزايد حدة التوترات والخصومات بين الطوائف التي لم تتم معالجتها منذ فترة طويلة الأمر الذي أدى إلى تسييس الهوية.

2- تداعيات إقليمية:

ترتب على هذه الاشتباكات تصاعد التوترات عبر الحدود بين المسؤولين على الجانبين الرواندي والكونغولي ومناشداتهم للولاءات العرقية، تصاعد التوترات الجيوسياسية بين رواندا وأوغندا؛ فقد أطلقت كلا من أوغندا و الكونغو عملية عسكرية مشتركة في المنطقة في نوفمبر ٢٠٢١، وفي هذا الإطار وافقت كمبالا على تحديث البنية التحتية للطرق في شرق الكونغو وذلك من خلال تعزيز دبلوماسية البنية التحتية، الأمر الذي شجع طرق الإمدادات البديلة التي من شأنها تجاوز المعابر الحدودية الرواندية، كما يعتبر التنافس بين أوغندا ورواندا في الكونغو ومنطقة البحيرات العظمى محركاً رئيسياً للأزمة الحالية.^{١١}

وفي ضوء ما سبق توجد مجموعة من التوصيات لوضع حد لهذه الاشتباكات:

^٩ The White House, Remarks by President Biden on the Bipartisan Infrastructure law, 2021, Available at :<https://press.un.org/en/2023/sc15334.doc.htm>

^{١٠} UNITED NATIONS, Mission Drawdown in Democratic Republic of Congo Must Not Create Stability Vacuum, Jeopardize Civilian Protection, Senior Official Tells Security Council, 2023, Available at :<https://press.un.org/en/2023/sc15334.doc.htm>

^{١١} France 24, UN demands 'independent' probe after nearly 50 killed in DR Congo crackdown on rally, 2023, Available at :<https://f24.my/9klf.W>

^{١٢} نسرين صباحي، تفاقم التوترات الإقليمية: ماذا يحدث في شرق الكونغو الديمقراطية؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/> /٣٣٠٥١/

- يجب على حكومة الكونغو والدول الإقليمية والمجتمع الدولي ضمان حماية المدنيين وتطبيق القانون الدولي الإنساني.
- ينبغي على حكومة الكونغو اتخاذ إجراءات صارمة ضد مرتكبي الجرائم والمسؤولين عن الانتهاكات والقضاء على الفساد بين أجهزة الدولة والتوسط لإنهاء الخلاف بين الطوائف.
- ضرورة دعم دول المحيط الإقليمي إطار السلام والأمن والتعاون فيما بينهم وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنع القوات المنتشرة في شرق الكونغو عن القيام بعمليات إرهابية.
- كما يقع على عاتق المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الكونغو من خلال استخدام الضغوط الاقتصادية على سبيل المثال قطع المساعدات العسكرية للحكومات التي يتبين أنها تدعم الجماعات المسلحة.

المحور الرابع: سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول: ويتمثل في المواجهة المباشرة ما بين الكونغو ورواندا، وقد يكون هذا الخيار متاح في ضوء المواجهات المتزايدة بين الطرفين، بما في ذلك القصف عبر الحدود والتصعيد العسكري، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد عنيف جديد، وقد تؤثر الأعمال العدائية بين الدولتين سلباً أيضاً على العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة شرق أفريقيا المشاركة حالياً في عمليات عسكرية مشتركة ضد حركة ٢٣ مارس، وهذا يمثل رد غير مباشر ضد المصالح الرواندية، هذا بالأخص بعد تحقيق الأمم المتحدة الذي أظهر الروابط بين الحكومة الرواندية وحركة ٢٣ مارس؛ كما قد دعا عدد متزايد من جماعات حقوق الإنسان والحكومات الأجنبية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رواندا إلى ضرورة وضع حد لتقديم الدعم إلى حركة ٢٣ مارس.

السيناريو الثاني: يميل إلى احتمالية التوصل إلى حل وإنهاء الأشتباكات عبر المبادرات الإقليمية، فمن المحتمل أن تحل المبادرات الإقليمية والعمليات الأمنية المشتركة الأشتباكات في شرق الكونغو، حيث أن قوة متعددة الأطراف من مجموعة شرق أفريقيا قد تتمكن من إيقاف توسع حركة ٢٣ مارس، وهذا حدث من قبل حينما طردت القوات المشتركة حركة ٢٣ مارس من المنطقة في عام ٢٠١٣.

السيناريو الثالث: والذي يتوقع زعزعة الاستقرار وزيادة العنف داخل الكونغو، فمن المتوقع أن تؤدي الانتخابات العامة الكونغولية التي سنعقد يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى إثارة التوترات القائمة مثلما حدث في انتخابات عام ٢٠١٨، حيث أن استبعاد الناخبين بسبب انعدام الأمن قد يؤدي إلى تصعيد المظاهرات وتفاقم التوترات السياسية، ففي عام ٢٠١٨ تم تأجيل الانتخابات مرتين، فقد تصاعدت المظاهرات وأعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيناريو الرابع: يرى باحتمالية اندلاع حرب إقليمية، وما يعزز هذا السيناريو هو انخراط أطراف دولية في الأشتباكات بشكل كبير، في مقدمتها رواندا، وذلك في ضوء التنافس فيما بين بوروندي ورواندا وأوغندا على السيطرة على موارد الكونغو الديمقراطية، فقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى العديد من الصراعات والحروب الأهلية وإبادة جماعية، هذا بالإضافة إلى أزمة اللاجئين منذ تسعينات القرن المنصرم.

